

ويؤر التوتر والفوضى وتفاقم الصراعات. ولم يكن بالأمر الغريب ان تتأفف، مثلاً، كل من عمان ودمشق من وجود م.ت.ف. ومن استقلاليتها، وفي الحقيقة من الكيانية الفلسطينية ذاتها، على الرغم من اعتبارها، منذ قمة الرباط، «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».

أما في المرحلة الراهنة، فنحن على الأقل نعايش مرحلة وفاق عربي متماز بتخفيض حدة الحرب الكلامية والدعائية والاعلامية، وحتى ربما الايديولوجية، بين البلدان العربية وبين النخب العربية الحاكمة، وهي تشهد تدعيماً لقنوات الاتصال والتفاهم والتلاقي، وعدم تغليب التناقضات؛ كما تشهد عودة الى واقعية التعامل والبحث عن المشترك، على صعيد العلاقات العربية - العربية.

في هذا الاطار، مثَّلت قمة الجزائر الاتفاق على الحد الأدنى من التفاهم. وخلاصة الموقف العربي، الذي خرج به معظم المراقبين، كان تجنّب المجتمعين اصدار قرارات تستفز الولايات المتحدة، واصرارهم على اتخاذ قرارات معتدلة، ابتعدت حتى من الهجوم المباشر على مبادرة شولتس، واكتفوا بالهجوم على السياسة الاميركية ودعوتها الى الموضوعية، لكنهم ابتعدوا من التفاصيل الاجرائية المستقبلية، مثل شروط الدولة الفلسطينية، وشكل التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، واقتربوا، بصورة جماعية، من الموقف السوفياتي، مطالبين واشنطن بالاتساق في هذا المنحى.

هكذا، أتت واضحة العلاقة الطردية بين الوفاق العربي وتماسك القرار الفلسطيني. وإذا ما كان الفلسطينيون أفضلوا مبادرة شولتس وصياغاتها المختلفة، من خلال المواجهات الدامية مع المحتل الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فان مقررات قمة الجزائر جسّدت، في محصلتها النهائية، شكلاً من أشكال «التضامن العربي». ففي ما يخص احتمالات عقد المؤتمر الدولي، وفُرت قمة الجزائر مرونة تكتيكية لمنظمة التحرير، باعتبارها، حسب مقرراتها، الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين؛ وهذه المرونة تمس، بالتحديد، قضية التمثيل الفلسطيني في المؤتمر. فالمقررات أعطت الفرصة لاحتمال تشكيل وفد عربي للمؤتمر يضم وفداً فلسطينياً، فيما لورفضت فكرة وفد فلسطيني مستقل ومتكافئ. وفي الوقت عينه، تكون م.ت.ف. قادرة، على قاعدة المقررات عينها، التمسك بالمطالبة بصيغة المؤتمر الدولي ذي الصلاحية الكاملة (وليس المظلة الشكلية التي وافقت اسرائيل والولايات المتحدة عليها كغطاء لمفاوضات مباشرة)، وذلك في إطار الامم المتحدة، استناداً الى قراراتها المتعلقة بالفلسطينيين، وتشترك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في ذلك المؤتمر، لضمان تنفيذ القرارات، والزمام الاطراف المعنية بها.

وإذا ما كانت قمة الجزائر وضعت الدولة الفلسطينية كهدف نهائي لمسامي الدبلوماسية العربية، فان مرحلة ما بعد القمة، وقبل الدولة، هي ورقة اعتماد عربية جديدة برسم الوفاق الدولي. وإذا ما كانت المرحلة المقبلة تندرج تحت عنوان «المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط»، على أساس المعطيات الواقعية، فان الخيار والقرار هما في الضغط العربي على واشنطن، فكان على الاخيرة الاستجابة.

لعبة التنازلات

يدرك بعضنا، بحدس لا عناصر ظاهرة له، ان الحجارة الملقاة في الارض المحتلة على جنود الجيش الاسرائيلي، موجهة، أيضاً، الى أهداف اميركية سمحت لهذا الجيش ان يقوى ويستقوي. وبالطبع، ليس في المجال، هنا، استعراض جديد لنتائج ممارسات جيش الاحتلال، ولا استعراض الحجم